مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الأونكتاد

Unofficial translation

حظر

يُمنع الاقتباس من محتويات هذا البيان الصحفي أو التقرير المُرفق به أو تلخيصهم في وسائل الإعلام المطبوعة المسموعة أو الإلكترونية قبل **21 حزيران/يونيه 2021، الساعة الخامسة صباحاً بتوقيت غرينتش**

(الساعة الواحدة صباحاً بتوقيت نيويورك، الساعة السابعة صباحاً بتوقيت جنيف، الساعة العاشرة و النصف صباحاً بتوقيت دلهي، الساعة الثانية مساءاً بتوقيت طوكيو)

UNCTAD/PRESS/PR/2021/021*

الأصل: الإنجليزية

الاستثمار الأجنبي المباشر في آسيا النامية يتحدى الوباء، نمو بنسبة 4٪ في عام 2020 - تقرير الأمم المتحدة

جنيف، 21 حزيران/يونيه 2021. زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو البلدان النامية بآسيا بنسبة 4٪ لتصل إلى 535 مليار دولار في عام 2020، وهو ما يعكس مدى قدرة الاقتصاد على المجابهة وسط انكماش الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي، **وفقا لتقرير الاستثمار العالمي للأونكتاد** *لعام 2021.*

وقال مدير الاستثمار والمشاريع في الأونكتاد جيمس تشان إنه "على الرغم من انتشار الوباء، ظل الاستثمار الأجنبي المباشر في اتجاه المنطقة ومنها قادرا على المجابهة في عام 2020. واسيا النامية تعتبر المنطقة الوحيدة التي تسجل نموا فى الاستثمار الاجنبي المباشر وتمثل اكثر من نصف تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر العالمية الواردة والخارجة.

وأضاف قائلا إن "آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في آسيا في عام 2021 أفضل من المتوسط العالمي، بفضل انتعاشة قطاعي التجارة والأنشطة الصناعية والتوقعات القوية لنمو الناتج المحلي الإجمالي".

أكثر من نصف التدفقات العالمية

المنطقة، التي هي أكبر متلق للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم في عام 2019، تلقت أكثر من نصف الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي. وكان ويرجع الفضل في هذا النمو إلى الصين وهونغ كونغ (الصين) والهند والإمارات العربية المتحدة. وفي أماكن أخرى من المنطقة، انكمش الاستثمار الأجنبي المباشر. وبلغت الانكماشات أشدها في الاقتصادات التي يتركز فيها الاستثمار الأجنبي المباشر في السياحة أو الصناعة التحويلية.

شرق آسيا

ارتفعت التدفقات في اتجاه شرق آسيا بنسبة 21٪ لتصل إلى 292 مليار دولار، وذلك بفضل انتعاشة الاستثمار الأجنبي المباشر في هونغ كونغ (الصين)، الذي ارتفع بنسبة 62٪ (ليصل إلى119 مليار دولار)، بعد أن انخفضت انخفاضاً حاداً في عام 2019 وأيضاً بفضل إعادة تشكيل الشركات من قبل الشركات متعددة الجنسيات (MNEs) التي يوجد مقرها الرئيسي في هذا الاقتصاد.

وفي الصين، ارتفع نمو الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2020 (حيث ارتفع بنسبة 6٪ ليصل إلى 14 مليار دولار أمريكي) مما يعكس نجاح الدولة في احتواء الوباء ونمو ناتجه المحلي الإجمالي بسرعة من جديد. وهذا النمو كان مدفوعاً بالصناعات ذات الصلة بالتكنولوجيا والتجارة الإلكترونية والبحث والتطوير.

*** Contacts**: UNCTAD Communications and External Relations Section, +41 22 917 80 33, +41 79 502 43 11, unctadpress@unctad.org, http://unctad.org/press

To receive our press material, please register at: https://unctad.org/registerjournalist

وفي جمهورية كوريا، انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 4 % ليبلغ 9 مليارات دولار. وبالرغم من ان الدولة كانت ضمن الدول الأولى التى احتوت جائحة كوفيد - 19 وظل النمو الاقتصادى فيها قويا، أسفر الانخفاض الكبير فى عمليات الاندماج وشراء الشركات عبر الحدود بسبب عمليات سحب واسعة للاستثمارات عن انخفاض الاستثمارات.

جنوب شرق آسيا

سجلت منطقة جنوب شرق آسيا، وهي المحرك لنمو الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي على مدى العقد الماضي، انكماشا بنسبة 25 % للاستثمار الأجنبي المباشر لتبلغ 136 مليار دولار.

وسجلت كل من سنغافورة وإندونيسيا وفيتنام، وهي أكثر دول المنطقة تلقيا لهذه الاستثمارات في المنطقة بالترتيب، تراجعا في الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد انخفض هذا الاستثمار في اتجاه سنغافورة بنسبة 21 % ليبلغ 91 مليار دولار، وفي إندونيسيا بنسبة 22 % ليبلغ 19 مليار دولار، وفي فيتنام بنسبة 2 % ليبلغ 16 مليار دولار.

وكانت تدابير الإغلاق، والموجات المتتالية لعدوى كوفيد-19، وانقطاع سلسلة التوريد، وانخفاض أرباح الشركات، وانعدام اليقين الاقتصادي، وتأخر خطط الاستثمار، أسبابا رئيسية للانكماش.

وفي تايلند، انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر ليبلغ 6 مليارات دولار، وذلك نتيجة انسحاب شركة تيسكو (المملكة المتحدة) لصالح مجموعة مستثمرين تايلنديين مقابل 10 بلايين دولار. وفي ماليزيا، انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 55٪ ليبلغ 3 مليارات دولار. واستقر الاستثمار الأجنبي المباشر في كمبوديا عند 3.6 مليارات دولار بفضل التدفقات في المجال المالي. وفي ميانمار، انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 34٪ ليبلغ 1.8 مليار دولار.

جنوب آسيا

ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر في جنوب آسيا بنسبة 20٪ ليصل إلى 71 مليار دولار، وذلك أساسا بفضل ارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر في الهند بنسبة 27٪ ليصل إلى 64 مليار دولار.

وفي الهند، عزز الاستثمار القوي في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبناء تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وارتفعت عمليات الاندماج وشراء الشركات عبر الحدود بنسبة 83٪ لتصل إلى 27 مليار دولار، مع صفقات رئيسية تشمل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والصحة والبنية التحتية والطاقة.

وانخفض الاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصادات جنوب آسيا الأخرى التي تعتمد على صناعة الملابس الموجهة نحو التصدير. وتقلصت التدفقات في بنغلاديش وسري لانكا بنسبة 11% و43 % على التوالي. وفي باكستان، انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 6٪ ليصل إلى 2.1 مليارين دولار، لكنه حد من شدة هذا الانخفاض عن طريق الاستثمارات المستمرة في صناعات توليد الطاقة والاتصالات السلكية واللاسلكية.

غرب آسيا

ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في غرب آسيا بنسبة 9٪ لتصل إلى 37 مليار دولار في عام 2020، وذلك بفضل الزيادة الملحوظة في عمليات الاندماج وشراء الشركات (60٪ لتصل إلى 21 مليار دولار) في المشاريع المتعلقة بالموارد الطبيعية.

وارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات العربية المتحدة بنسبة 11٪ ليصل إلى 20 مليار دولار بسبب عمليات الاستحواذ الكبيرة في قطاع الطاقة. وظل الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية قويا؛ وارتفعت تدفقاته بنسبة 20٪ لتصل 5.5 مليارات دولار، مع تركيز الاستثمارات في الخدمات المالية وتجارة التجزئة والتجارة الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وانخفض الاستثمار الأجنبي المباشر في تركيا بنسبة 15٪ ليبلغ 7.9 مليارات دولار. كما انتعشت الاستثمارات قرب نهاية العام (2.3 مليارين دولار في الربع الأخير)، مما حال دون حدوث انخفاض أكثر حدة.

تدفقات إلى الخارج

ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر من آسيا إلى الخارج بنسبة 7٪ ليصل إلى 389 مليار دولار، وهي مرة أخرى المنطقة الوحيدة التي سجلت زيادة في التدفقات إلى الخارج. وهذا يؤكد أهمية المنطقة كمستثمر مهم في المنطقة النامية.

ويعزى هذا النمو إلى الاستثمار القوي القادم من هونغ كونغ (الصين) وتايلاند. وشهدت الصين، أكبر بلد مستثمر في عام 2020، استقرار الاستثمار الأجنبي الموجه إلى خارج البلاد عند 133 مليار دولار. وقد أثر تشديد الفحص علي الاستثمار الأجنبي الموجه إلى خارج البلاد، وكذلك التدقيق الشديد للولايات المتحدة في الاستثمارات القادمة من الصين، على الاستثمار الأجنبي الموجه إلى خارج البلاد منذ عام 2017.

وأدى التوسع المستمر في الشركات الصينية المتعددة الجنسيات وعمليات الاندماج وشراء الشركات النشطة في الخارج إلى تثبيت الاستقرار في عام 2020.

افاق

إن آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة أفضل من التوقعات العالمية، حيث يُتوقع أن تتراوح نسبة النمو بين 5٪ و10٪ بفضل سلاسل القيمة الإقليمية القادرة على المجابهة وآفاق النمو الاقتصادي القوية. وتوفر مؤشرات انتعاش التجارة والإنتاج الصناعي في النصف الثاني من عام 2020 أساسا قويا لنمو الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2021.

والصناعة التحويلية، التي تعتبر قطاعا مهما للاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة، أظهرت بالفعل مؤشرات تعاف في النصف الثاني من عام 2020. غير أن الاستثمار الاجنبي المباشر في الاقتصادات الأصغر حجما الموجهه نحو الخدمات والصناعات الكثيفة العمالة يمكن أن ينخفض أكثر في عام 2021 ولا سيما في قطاعات الضيافة والسياحة والملابس الجاهزة.

الشكل 1 **آسيا النامية: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة، حسب المنطقة دون الإقليمية، عامي 2019 و2020**

(مليارات الدولارات)

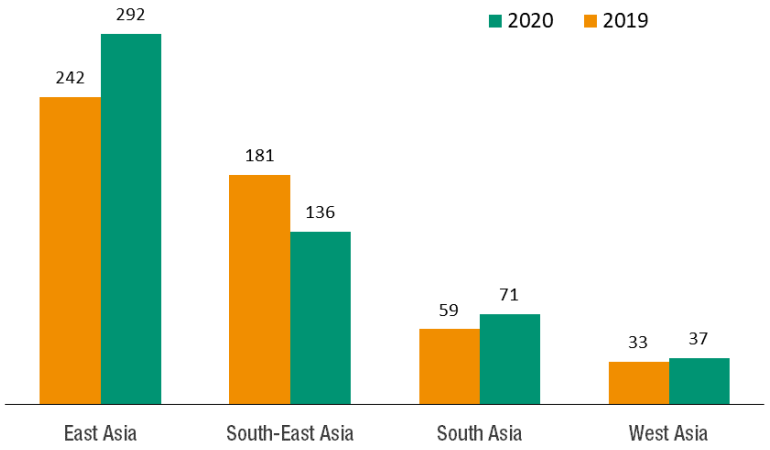

المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي لعام *2021*.

الشكل 2 - **آسيا النامية: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة، حسب المنطقة دون الإقليمية، 2019 و 2020**

(مليارات الدولارات)

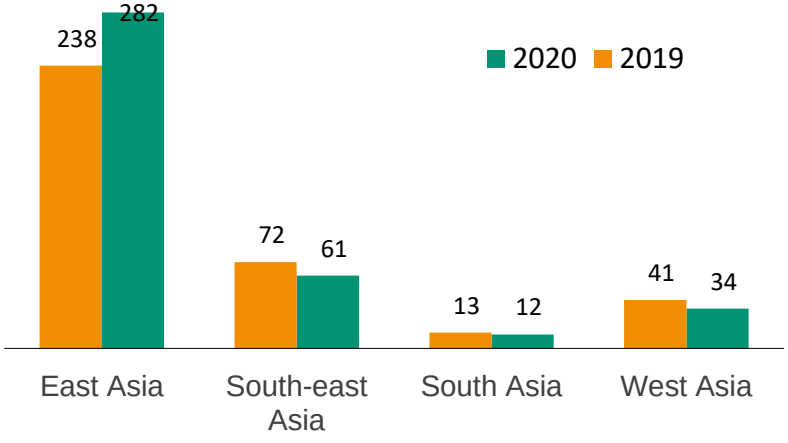

المصدر: الأونكتاد، *تقرير الاستثمار العالمي لعام 2021.*